SIFSIA
Sudan Integrated Food Security Information for Action

سيفسيا
برنامج السودان للمعلومات المتكاملة للأمن الغذائي لدعم القرار

النشرة الشهرية لمعلومات السوق بالسودان

فبراير 2010 النشرة # 26

الملخص:

على الرغم من استقرار أوضاع أسواق الحبوب العالمية إلا أن الأسعار المحلية ظلت أعلي بكثير من المتوسط طوال عام 2009 وتواصل نفس المنوال في يناير 2010، حيث إستقرت أسعار الحبوب عند مستوى عال جداً في جميع الأسواق الرئيسية في شمال السودان. كما شهدت الأسعار في المناطق الريفية إرتفاعاً ملحوظاً إنعكس علي الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية لتلك المناطق، الأمر الذي يخالف الاتجاه الطبيعي للأسعار خلال السنوات التي شهدت ظروفاً عادية. إن ارتفاع مستويات الأسعار في هذا الوقت من السنة يشير إلى محدودية المعروض من الحبوب. وكذلك أن مستويات الطلب تفوق مثيلاتها من العرض. ومن المرجح إستمرار هذه الأوضاع إلا في حالة تنفيذ بعض السياسات الحكومية الرامية لإستقرار حالة الأسواق. و يؤدي إرتفاع أسعار الحبوب، و التي تعتبر من المواد الغذائية الرئيسية، إلي عدم مقدرة الأسر الفقيرة بالمناطق الزراعية والرعوية علي الحصول علي كافة إحتياجاتهم منها. إن إستمرار هذه الأوضاع سوف يؤدي إلي ضعف القوة الشرائية لهذه الأسر بما يؤثر سلباً علي حالة أمنها الغذائي علماً أن معظمها سوف يحصل علي أغلب الإحتياجات الغذائية الأساسية من الأسواق و ذلك لفترات طويلة خلال هذا العام.

المحتويات:

رزنامة الحبوب (الذرة والدخن) ومعدلات التضخم (أشكال) 2
أسعار الجملة الاسمية والحقيقية للحبوب (أشكال) 3
معايير التبادل التجاري وأسعار الخراف البلدية (إشكال) 3
تحليل السوق 4

هذه الإصدارة هي السادسة و العشرون من نشرة التحديث الشهري لمعلومات السوق بالسودان، والتي صممت خصيصاً لتزويد متخذي القرار والباحثين بالسودان بالأسعار الجارية واتجاهات السوق. إن المصادر الأساسية لمعلومات السوق بالولايات الشمالية الخمسة عشر هي وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وشركة خدمات الثروة الحيوانية. ستتضمن النشرة في المستقبل القريب بيانات مماثلة للعشر ولايات بجنوب السودان والتي من المؤمل أن يوفرها برنامج معلومات الأمن الغذائي المتكاملة لدعم القرار بجنوب السودان (SIFSIA-S). تركز الإصدارة بصفة أساسية على البيانات الخاصة بالذرة، الدخن، القمح، الإبل، الأغنام، الماعز والأبقار وذلك لأن مجموعة هذه السلع هي الأهم للأمن الغذائي والأكبر حجماً في التجارة والاستهلاك.

رسم بياني رقم 1 : أسعار الجملة الحقيقية (للذرة الفتريتة) بالخرطوم (فبراير 2006 – يناير 2010)

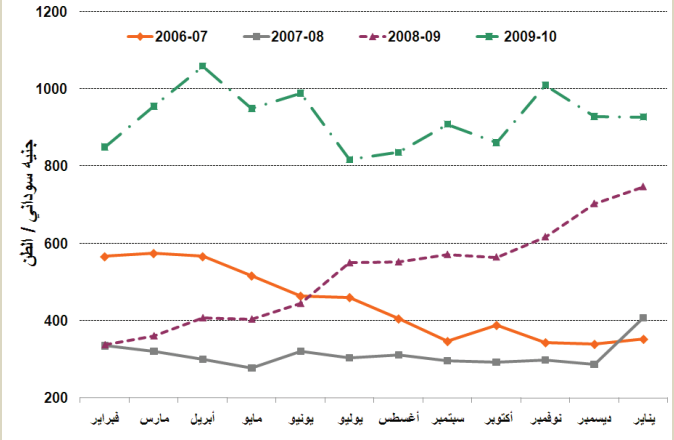

رسم بياني رقم 2 : مقارنة بين سعر التكافؤ للتصدير والأسعار المحلية للذرة بالقضارف للفترة (يناير 2005 – يناير 2010)

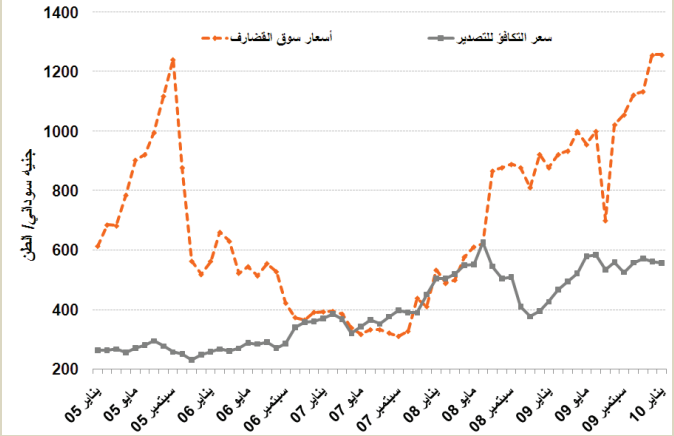

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات والجهاز المركزي للإحصاء. الأسعار العالمية من (وزارة الزراعة الأمريكية ومجلس الحبوب العالمي http://www.fao.org/es/esc/prices)

مشروع سيفسيا (SIFSIA) هو مشروع ممول من قبل المفوضية الأوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والفاو. ليس بالضرورة أن يكون ما ورد في هذه الإصدارة ممثلاً لوجهة نظر المفوضية الأوربية بالسودان أو حكومة السودان أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
رجاءً إرسال مقترحاتكم إلى Yahia.Awadelkarim@fao.org; alemu.asfaw@fao.org

مشروع سيفسيا ممول من قبل المفوضية الاوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو. يهدف البرنامج الى رفع القدرات لحكومة الوحدة الوطنية في جمع و تحليل وتوزيع معلومات الأمن الغذائي. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

SIFSIA project is funded by European Union Stabex Funds and jointly implemented by the Government of National Unity (GNU) and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO). The project aims at strengthening the government capacity in collecting, analysing disseminating, and utilizing food security information. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

الشكل 1 : رزنامة لحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري1 والمروي

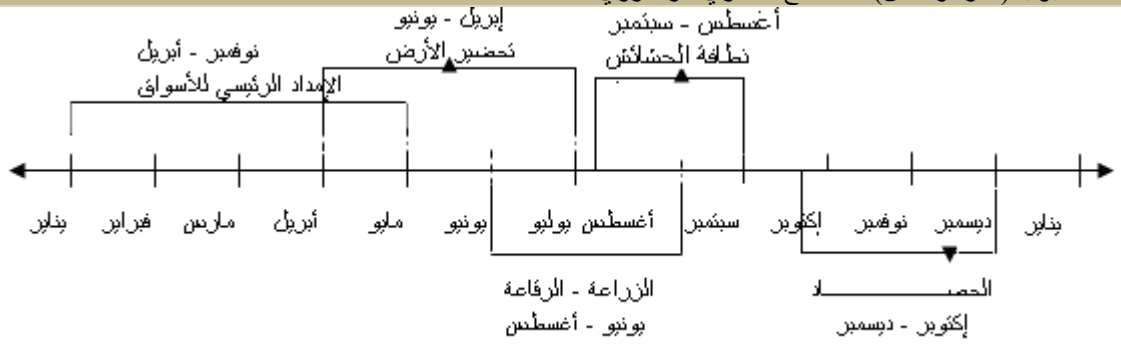

الشكل (2) : الرزنامه للقمح

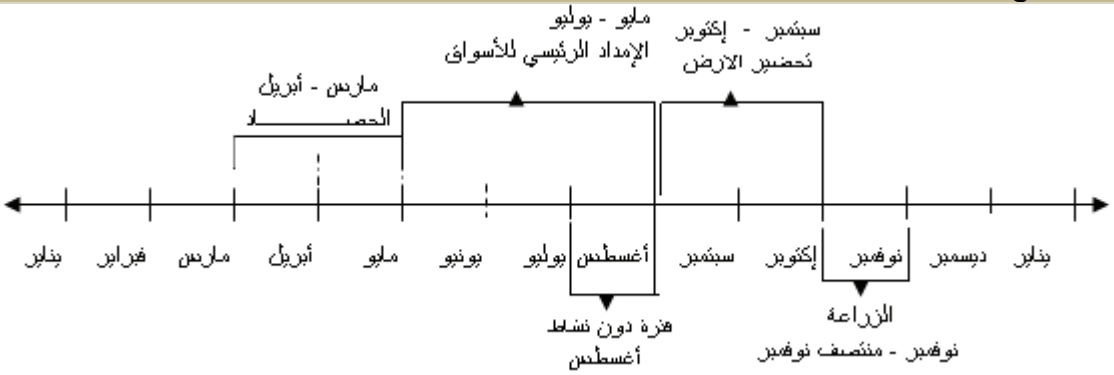

المصدر : وزارة الزراعة والغابات, وزارة الثروة الحيوانية والسمكية

رسم بياني 3 : الزيادة النسبية للأسعار – الأرقام القياسية للسلع الغذائية/ الأرقام القياسية للسلع غير الغذائية في السودان (يناير 2009– يناير 2010)

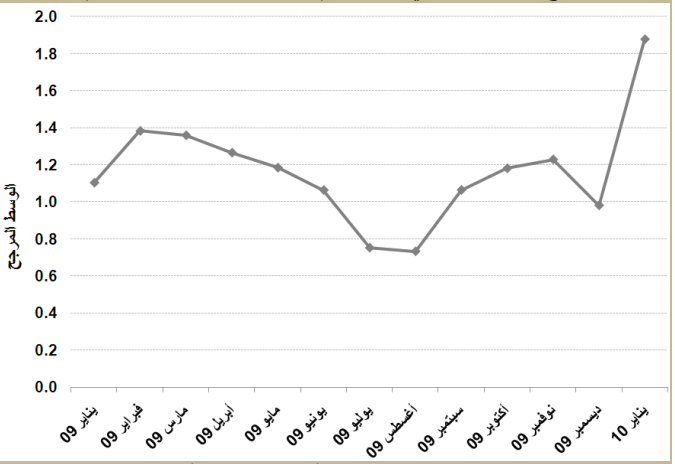

رسم بياني 4 : معدلات التضخم الشهرية بالسودان (سنة الأساس 2007 = 100) (يناير 2009– يناير2010)

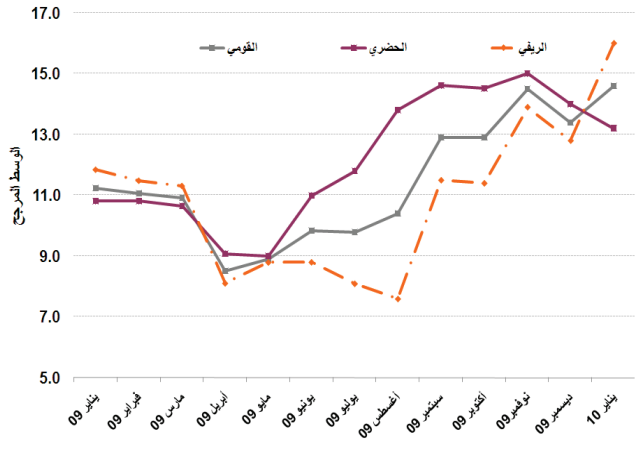

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم – السودان – الخرطوم.
ملحوظة: تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للزيادة السنوية في الأسعار واتجاهات معدلات التضخم واتضح إنها تعتبر مؤشراً لتحليل اتجاهات الدخل لكل المجموعات. كما تمت مراجعة الأرقام القياسية للمستهلك منذ ديسمبر 2008 وذلك استناداً على مراجعة مسوحات الإنفاق. إن التصاعد في الأرقام القياسية ومعدلات التضخم بالسودان هما الأعلى في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

[1] القطاع المطري (التقليدي وشبه الآلي) ينتج 70% من الحبوب الغذائية(الذرة، الدخن والقمح) والمحاصيل النقدية (السمسم، السوداني، القطن وزهرة القطن) بالولايات الشمالية بالسودان، علماً بأن هنالك اختلافات بين الولايات وأيضاً حسب نوع المحصول.

رسم بياني رقم 5 : أسعار الجملة الاسمية للحبوب الأساسية بالخرطوم (يناير 2009– يناير2010)

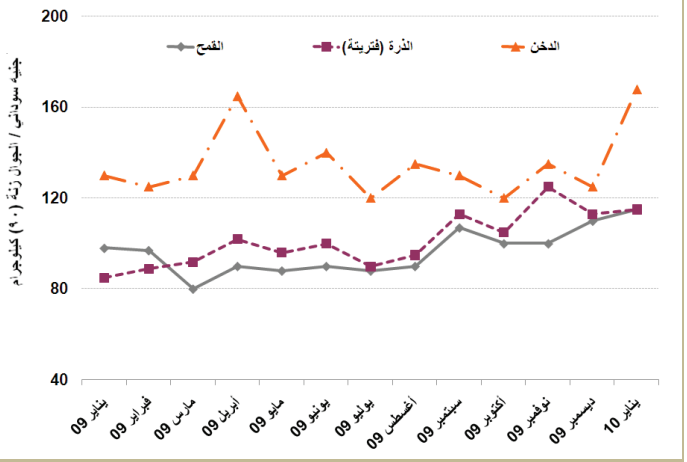

رسم بياني رقم 6 : أسعار الجملة الحقيقية والجارية للذرة (فترية) بالخرطوم (يناير 2009– يناير2010)

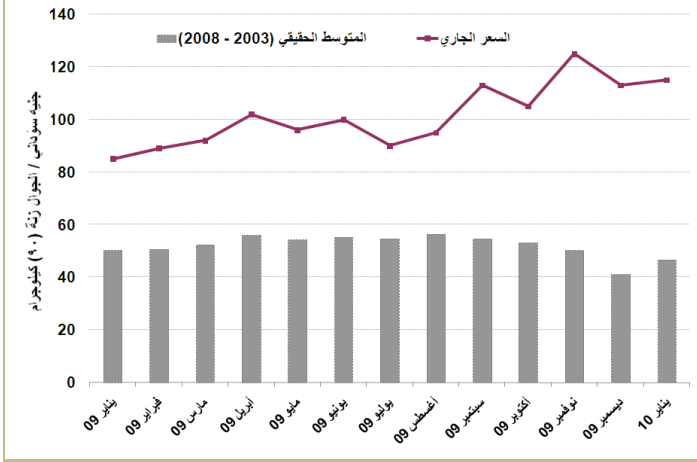

رسم بياني رقم 7 : أسعار الجملة الاسمية للذرة (فترية) لبعض الأسواق المختارة (يناير 2009– يناير2010)

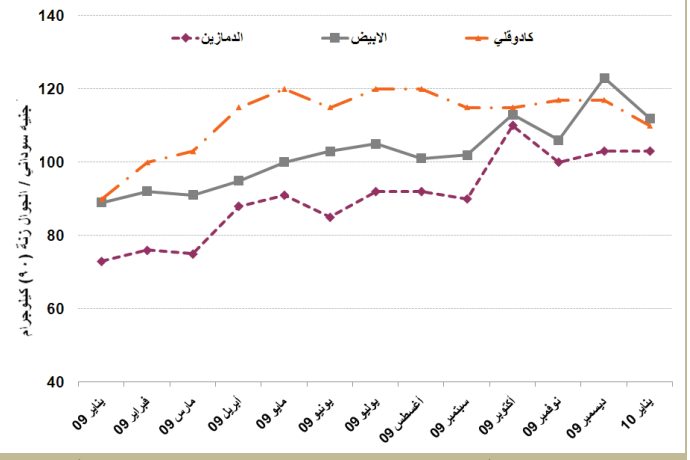

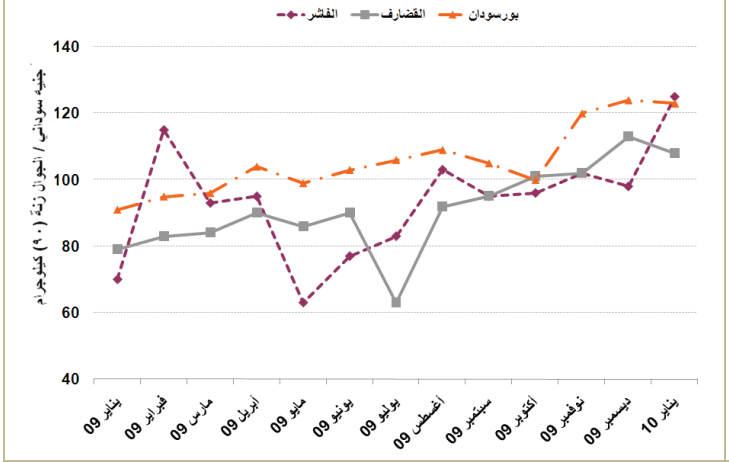

رسم بياني رقم 8 : أسعار الخراف البلدية بسوق السلام للماشية بأم درمان (يناير 2009– يناير 2010)

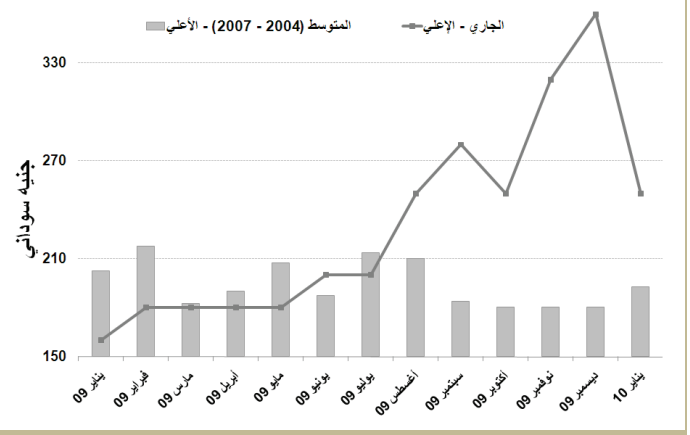

رسم بياني رقم 9 : معدل التبادل التجاري للخراف البلدية و الذرة (فترية) بسوق السلام للماشية بأم درمان (يناير 2009– يناير 2010)

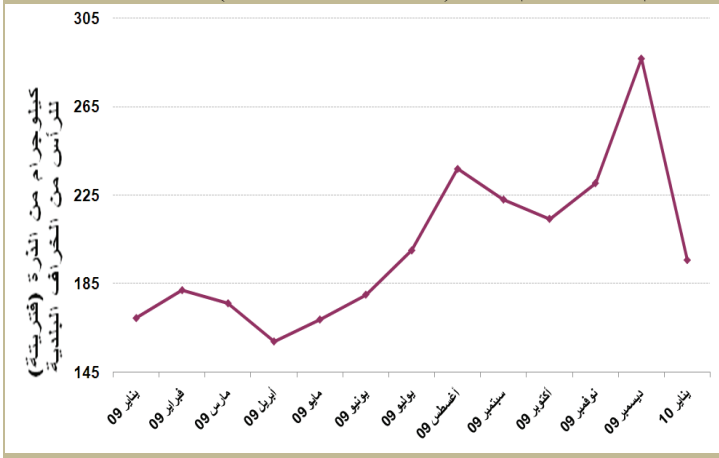

المصدر: بيانات وزارة الزراعة والغابات وشركة خدمات الثروة الحيوانية – الرسوم البيانية لـ سيفسيا- الشمال – (حكومة الوحدة الوطنية).

ملحوظات:

1. دونت الأسعار للحبوب بالجنيه السوداني للجوال زنة 90 كيلو جرام وللرأس من الخراف.
2. واحد جوال = 90 كجم،
3. متوسط فرق السعر بين الأعلى والأدنى للخراف البلدية يساوي 25 جنيه سوداني، سعر الأغنام في المتوسط للرأس زنه 13 كيلو جرام. متوسط أسعار (2002 – 2007) تم تخفيضها وفقاً لقيم الأرقام القياسية الموازية لها.
4. معدلات التبادل التجاري عبر عنها بكميات الذرة التي تعادل رأساً من الأغنام.

تحليل السوق :

عادة ما تشهد فترة حصاد الموسم الزراعي الصيفي (أكتوبر - يناير) إنخفاضاً في أسعار الحبوب الغذائية. و إختلاف واضح (وخروجاً عن هذا النمط) ، إستمرت الأسعار في الإرتفاع أو المحافظة علي مستوياتها العالية خلال موسم الحصاد 10/2009 في معظم الأسواق بالسودان ، محققة مستويات أعلى بكثير من متوسط معدلاتها التاريخية و ذلك خلال الفترة 2008-09 وبداية عام 2010. و قد شهدت الفترة منذ شهر يوليو 2009 حفاظ الأسعار علي مستوياتها المرتفعة أو زيادتها مما زاد الفارق بين الأسعار الحالية و متوسط معدلاتها (رسم بياني رقم 6). حيث سجلت أسعار الحبوب في يناير 2010 بالخرطوم معدلاً يزيد بنحو 147 في المائة عن متوسط الفترة (يناير 05 -- يناير 09) و بنسبة 35 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي (علماً أن الأسعار في العام الماضي زادت بنسبة 100% في تقريبا مقارنة بالعام 2007 – أي ما قبل فترة أزمة الغذاء العالمية) . و يرجع السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار لحدوث نقص كبير في الإمدادات الغذائية المتوقعة خلال 2010 بنسبة إنخفاض تبلغ حوالي 30% بالمقارنة مع الخمس مواسم السابقة ، و 35% عن الموسم 09/2008.

و نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار الحبوب و الانخفاض الذي طرأ مؤخرا على أسعار المواشي فإن معدل التبادل التجاري في المناطق التي تعتمد علي إنتاج الثروة الحيوانية أصبح يميل لصالح تجار الحبوب الذين يمكنهم الآن الحصول علي أعداد أكبر من الحيوانات ببيع كمية أقل من منتجاتهم علي عكس ما كان عليه الوضع في الفترة الماضية. و إن تراجع أسعار المواشي في العديد من المناطق يرجع إلي زيادة العرض مدفوعاً بحاجة كثير من الأسر للتخلص من مواشيهم نتيجة لتدهور حالة المرعي و صعوبة الحصول علي مياه كافية لتربية الحيوانات ، و إن بقاء الميزان التجاري في غير مصلحة الرعاة سيكون له أثاراً سالبة علي أوضاع الأمن الغذائي بالبلاد.

ووفقاً لإصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، فإن المستوى العالي جداً لأسعار الحبوب في المناطق الريفية قد إنعكست علي الأرقام القياسية للمواد الغذائية بالريف حيث زادت معدلات التضخم بتلك المناطق من 12.8 ٪ في ديسمبر 2009 إلى 16 ٪ في يناير 2010. من ناحية أخرى ، فإن معدلات التضخم في المناطق الحضرية انخفضت من 14 ٪ إلى 13.2 ٪ (ما هو السبب). ووفقاً لنفس المصدر، فقد زادت أيضاً أسعار المواد الغذائية و معدلات تضخمها بالنسبة لأسعار و معدلات تضخم المواد غير الغذائية بشكل ملحوظ في يناير 2010 (الرسوم البيانية 3 و 4).

إن ارتفاع أسعار الذرة في القضارف واستقرار أسعاره العالمية في شهر يناير أدي إلي تواصل إتساع الفجوة بين السعر المكافئ للتصدير والأسعار المحلية (الرسم البياني 2). حيث ما تزال أسعار الذرة المحلية أغلي إذا ما قورنت بالأسعار في الأسواق الدولية

على الرغم من أن زيادة أو استقرار أسعار الحبوب يعتبر أمراً طبيعياً في المرحلة ما بعد موسم الحصاد (فبراير – مارس)، إلا أنه بالنظر إلي مستويات أسعارها الحالية، فإن هنالك مدعاة للقلق بصفة خاصة في هذا العام. حيث يتوقع زيادة الأسعار عن معدلاتها الحالية في معظم الأسواق في فترة ما بعد الحصاد (ابتداء مارس 2010) و أيضاً خلال فترة الاستهلاك (يونيو إلى أغسطس) حيث أن عدداً متزايداً من الأسر الريفية تستنزف مخزوناتها من الحبوب مما يحتم لجوئها إلى شراء إحتياجاتها و الاعتماد على الأسواق بشكل كبير.

و مما يجدر ذكره إن مواصلة هيئة المخزون الاستراتيجي و ديوان الزكاة لضخ كميات من الحبوب و تقديم الدعم المالي للفقراء و هي جهود يجب المحافظة علي إستمرارها و توسيع دائرتها بمشاركة المؤسسات و الوزارات المعنية بإستقرار أوضاع الأمن الغذائي و يشمل ذلك الغرف التجارية و منتسبيها من تجار الحبوب الذين يمكنهم لعب دورا مهم، على الأقل في المدى القصير، في مساعدة المستهلكين الفقراء للحصول على أقل الأسعار بالسوق. كما أن التنسيق بين الجهات المختلفة التي تشارك في هذه الجهود أمر حيوي لتجنب المضاربة وارتفاع الأسعار وما قد ينتج من أثار الدعم المالي كتضخم أسعار المواد الغذائية.

إن الأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت الجهود الرامية لدعم الأسعار الحالية للحبوب سوف يكون لها تأثير مستدام أم لا. و سيقوم جهاز المخزون الاستراتيجي بالتعاون مع وزارة الزراعة و الغابات و برنامج معلومات الأمن الغذائي المتكاملة لدعم القرار - SIFSIA بإجراء مسح مشترك لمدي توفر الحبوب و ذلك خلال شهري فبراير و مارس. والغرض من هذه الدراسة هو تقديم تقديرات موثوق بها عن الكميات المتاحة من الحبوب حسب المواقع الجغرافية و التي يمكن شراؤها من الأسواق المحلية دون التسبب في ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة .